

بنشعبون في معرض تقديمه لمشروع قانون المالية خلال جلسة عمومية مشتركة عقدها مجلسا البرلمان

# رفع النفقات الموجهة للتعليم والصحة والتشغيل

## الحكومة تتوخى تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3.2 في المائة

الرباط/ صليحة جحراف

وعلى المستوى الاقتصادي و لدعم المقاولات أقر المشروع تخفيض الضريبة على الشركات ذات الأرباح أقل من مليون درهم وأكثر من 300 ألف درهم بـ 2.5% لدعم المقاولات، وإحداث مساهمة اجتماعية تضامنية على الأرباح المحققة، والتي تساوي أو تفوق 40 مليون درهم بقيمة 2.5%.

واعتمد المشروع سلسلة إجراءات لفائدة المقاولات تهم تصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم وتسريع الإرجاعات، وتقليص آجال الأداء، وتحسين الولوج للتمويل عبر تبسيط آليات الضمان واعتماد آلية ضمان مخصصة للمقاولات الصغيرة جدا.

وينص المشروع على إحداث آلية جديدة لتمويل المشاريع الاستثمارية قائمة على الشراكة بين الدولة والفاعلين المؤسساتيين، مضيفا أنه تفعيل للتوجيهات الملكية المتعلقة بتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، يقترح مشروع قانون المالية تدبيرا يتعلق بتأمين المقاولات من خصم الهبات الممنوحة لفائدة بعض الجمعيات من الحصيلة الخاضعة للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل.

وأبرز بنشعبون أن الحكومة ستولي اهتماما خاصا لدعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال تخصيص 1.8 مليار درهم سنويا، وذلك لتدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشّة، وتحسين الدخل والادماج الاقتصادي للشباب.

مليون تلميذ عوض 706 ألف حاليا، والتعليم الأولي بتخصيص 1.35 مليار درهم له لفائدة 100 ألف تلميذ مستفيد جديد، والإطعام المدرسي والداخليين بتخصيص 1.47 مليار درهم بزيادة 570 مليون درهم ورفع ميزانية المنح الجامعية إلى 1.8 مليار درهم.

وكما يخص المشروع قطاع الصحة، ميزانية تتجاوز 16.3 مليار درهم، أي بزيادة 1.6 مليار درهم وتخصيص 4000 منصب شغل، ورفع ميزانية نظام المساعدة الطبية «راميد» إلى 1.6 مليار درهم بزيادة 300 مليون درهم، مع تخصيص 600 مليون درهم لدعم ما يناهز 90 ألف أرملة وأزيد من 155 ألف يتيم و150 مليون درهم لمشاريع الأشخاص في وضعية إعاقة.

وحددت نفقات المقاصة في 17.67 مليار درهم بزيادة 4.65 ملايين درهم وذلك من أجل دعم القدرة الشرائية للمواطنين المرتبطة بغاز البوتان والسكر والدقيق.

وفيما يخص تقوية برامج محاربة الفوارق فقد خصص مشروع قانون المالية لبرنامج محاربة الفوارق المجالية 3.4 مليار درهم كاعتمادات أداء لسنة 2019 واعتمادات التزام 4 ملايين درهم، مع إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ستساهم الميزانية العامة فيها برسم سنة 2019 بمساهمة قيمتها 1.8 مليار درهم.

وبالنسبة للتشغيل العمومي يبلغ عدد مناصب الشغل في المشروع 25248 منصب مالي بالإضافة إلى 15 ألف من موظفي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ليصبح المجموع 40248 في التشغيل العمومي.



**25248 منصب مالي  
بالإضافة إلى 15 ألف من  
موظفي الأكاديميات  
الجهوية للتربية والتكوين  
ليصبح المجموع 40248  
في التشغيل العمومي**

كرامته، وتمكينه من شغل لائق ودخل محترم وقار، يقوي إرادته وقدرته على المساهمة في تنمية بلاده.

وسجل أن مشروع قانون المالية يولي أهمية خاصة للتعليم والصحة والتشغيل، تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس، حيث خصص 3.3 مليار درهم برسم التطوير السنوي لكتلة الأجور، و5 ملايين درهم برسم استثمارات الميزانية العامة في إطار مواصلة الجهود الإرادي للاستثمار العمومي.

ويرصد المشروع، 68 مليار درهم لقطاع التعليم بزيادة 5.4 مليار درهم، حيث تم التنصيب على رفع عدد المستفيدين من نظام دعم التمدرس (تيسير) ليصل إلى 2.17 مليار درهم بزيادة 1.54 مليار درهم لفائدة 2.1

اعتبر محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية، مساء الإثنين، مشروع قانون المالية لسنة 2019، ذو توجه اجتماعي وتضامني.

وقال وزير الاقتصاد والمالية، إن الحكومة تتوخى، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2019، تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3.2 في المائة، مع مواصلة التحكم في التضخم في أقل من 2 في المائة، وضمان استقرار التوازنات المالية عبر حصر العجز في 3.3 في المائة.

وأبرز بنشعبون، في معرض تقديمه لمشروع قانون المالية خلال جلسة عمومية مشتركة عقدها مجلسا البرلمان، أن هذه المؤشرات تؤكد أن «ركائز الاقتصاد الوطني متينة ويجب توطينها، خاصة من خلال إعادة الثقة للمواطن، عبر توفير خدمات اجتماعية تحفظ

الأخ لعفو يسائل الحكومة عن أسباب وملابسات وتداعيات حادث الانقلاب و التدابير المتخذة لتفادي تكرار مثل هذه الحوادث المأساوية

برلمانيون ينتقدون الوضعية المزرية لقطارات المغرب واعماره يكشف الاجراءات المتخذة بعد حادث بوقنادل بالبرلمان

الرباط/ ص . ب

وجه البرلمانيون مساء الإثنين، بالرباط، سهام النقد إلى عبد القادر اعماره، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، بخصوص الوضعية المزرية التي يوجد عليها المكتب الوطني للسكك الحديدية، والتي كانت وراء حادث بوقنادل يوم الثلاثاء 16 أكتوبر 2018 وخلف 8 قتلى و125 جريحا.

وتساءل الأخ كمال لعفو عضو الفريق الحركي بمجلس النواب عن أسباب وملابسات وتداعيات حادث انقلاب هذا القطار؟ وعن نتائج التحقيق الذي تم فتحه في هذا الإطار، فضلا عن التدابير الحكومية الآتية والمستقبلية المتخذة لتفادي تكرار مثل هذه الحوادث المأساوية؟.

من جهته، عبد القادر اعماره، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، الذي وجد نفسه



في وضعية لا يحسد عليها، دافع عن «المكتب الوطني للسكك الحديدية» الذي يرأسه ربيع لخليع، أمام الانتقادات التي طالته من قبل البرلمانيين في معرض رده على سؤال محوري حول «حيثيات الحادثة المفجعة للقطار الرابط بين القنيطرة والدار البيضاء» خلال جلسة عمومية بمجلس النواب، قائلا: إن المكتب الوطني للسكك الحديدية ملك لجميع المغاربة بما له وعليه.

وأضاف اعماره، أنه تم تشكيل لجنة متعددة الإختصاصات لتقديم الدعم النفسي والمعنوي للمصابين في حادث انحراف القطار ببوقنادل وذويهم، موضحا أن هذه اللجنة التي يشرف عليها المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية، تتألف من أطباء نفسانيين ومختص في القانون ووكلاء التأمين، حيث قامت هذه اللجنة بزيارة للمصابين وعائلات الضحايا. وتابع اعماره، أنه بخصوص الإجراءات التي تم اتخاذها على وجه السرعة بعد الحادثة، تم قطع التيار الكهربائي، وتوقيف حركة سير القطارات، وتوقيف بيع التذاكر، وإعلام السلطات الترابية، وتجنيد فرق الوقاية المدنية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، وتقديم الإسعافات الأولية وتأمين مكان الحادث، بالإضافة إلى الدفع بعدد كبير من سيارات الإسعاف والحوامات الطبية لنقل المصابين إلى المستشفى العسكري بالرباط، ومستشفى مولاي عبد الله بسلا.

كما أشار الوزير إلى إطلاق خلية على مستوى المكتب استنفرت حوالي 210 من المتعاونين، بالمحطات وبمركز العلاقات مع الزبناء، ووضع رقم أخضر بالمجان رهن إشارة الضحايا والمصابين للإرشاد للحقوق القانونية في إطار المسؤولية المدنية للمكتب التي تغطيها شركة التأمين، مؤكدا أيضا أن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط، فتح بحثا قضائيا لاستجلاء حقيقة ما وقع حيث باشرت مصالح الدرك الملكي الاستماع لكافة الشهود والمسؤولين، وكل الأشخاص الذين لهم علاقة بالإشراف على رحلة القطار المعني، وكذا الإطلاع على كل الوثائق التنظيمية والتقنية المتعلقة بالحادثة، مضيفا أن هناك تحقيقا ثانيا فتح على مستوى المكتب من طرف خبراء مختصين لاستجلاء حيثيات الحادثة.

وخلص الوزير إلى التذكير بأن «التحقيقات لازالت جارية لحد الساعة وستعلن نتائجها»، مشيرا إلى أنه سيتم بعد الانتهاء من البحث القضائي الجاري تحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات.

في سؤال شفوي آني

**الأخ السيمو يسائل حول العدالة في توزيع الموارد البشرية الطبية والتمريضية على مختلف مستشفيات المملكة**



قال الأخ محمد السيمو عضو الفريق الحركي بمجلس النواب، إن أغلبية المستشفيات المتواجدة بأقاليم المملكة، تفتقر لأطر طبية والتمريضية والتجهيزات الأساسية اللازمة، الأمر الذي يطرح عدة صعوبات ومعاناة بالنسبة للمرضى.

وتساءل عضو الفريق الحركي بمجلس النواب عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل توزيع عادل لأطر الطبية والتمريضية على مختلف مناطق وأقاليم المملكة وتزويدها بالتجهيزات الدوائية والطبية والجراحية ووسائل الإسعاف التي تتطلبها الحالات المستعجلة؟